

Distr.: General
12 July 2022
Arabic
Original: English/Spanish



الدورة السابعة والسبعون

البنديان 95 و 102 من القائمة الأولية*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2	أولا - مقدمة
2	ثانيا - ملاحظات
4	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
4	كوبا
6	إسرائيل
6	المكسيك
8	إسبانيا
10	رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/50

110822 030822 22-10985 (A)



أولاً - مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة 10 من قرارها 20/76 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقاً للفقرة 7 من قرارها 30/46، أخذاً في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة. وطلبت الجمعية أيضاً إلى الأمين العام، أن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 1990 (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير المتخذة في هذا الشأن، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة 11 من القرار 20/76، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ القرار. ويُقدّم هذا التقرير تلبيةً لذلك الطلب.
- 2 - وفي 26 كانون الثاني/يناير 2022، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء بلفت فيها انتباهها إلى الفقرتين 10 و 11 من القرار 20/76، ويلتزم آراءها في ذلك الشأن، مُحدداً 31 أيار/مايو 2022 موعداً نهائياً لتقديمها تقاريرها. وستُنشر أي آراء وردت بعد ذلك الموعد النهائي في الموقع الشبكي للمكتب (www.un.org/disarmament) باللغة التي قُدمت بها. ولن تصدر أي إضافات.
- 3 - ووردت ردود من حكومات إسبانيا وإسرائيل وكوبا والمكسيك. وترد هذه الردود في الفرع ثالثاً من هذا التقرير. ويرد نص الردّ الوارد من الاتحاد الأوروبي في الفرع الرابع، وفقاً للطرائق المحددة في قرار الجمعية العامة 276/65.

ثانياً - ملاحظات

- 4 - في الدورة العادية الخامسة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2021، كُثِرَ أعضاء مجموعة الدول العربية طلب إدراج بند في جدول الأعمال عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية". غير أن المجموعة آثرت، للسنة السادسة على التوالي، ألا تقدّم قراراً في إطار هذا البند. وذكرت المجموعة أن جميع الدول العربية انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأبدت استعدادها المستمر لاتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. واستحثّت المجموعة إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽¹⁾. وذكرت إسرائيل أن الاستمرار في إدراج البند في جدول الأعمال لا يخدم أي غرض سوى تسييس المناقشات في المؤتمر العام. وذكرت أيضاً أن إسرائيل دأبت على اتباع نهج بناء فيما يتعلق بإمكانية إجراء حوار أمني إقليمي مباشر، وأنها أثبتت خلال العام الماضي أنه لا يزال من الممكن إقامة حوار مباشر وعلاقات ثنائية مع الحكومات الأخرى في المنطقة⁽²⁾.

(1) انظر المذكرة التفسيرية المقدمة من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، والمتاحة على الرابط التالي: www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc65-1-add1.pdf.

(2) انظر الرسالة الواردة من الممثل الدائم لإسرائيل بشأن طلب إدراج بند في جدول أعمال المؤتمر عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية"، المتاحة على الرابط التالي: www.iaea.org/sites/default/files/gc/gc65-15.pdf.

5 - وفي الجلسات التي عقدتها اللجنة الأولى خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021، أعرب العديد من الدول الأعضاء عن تأييده لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ورحبت هذه الدول بالإعلان السياسي والوثائق الختامية الأخرى المنبثقة عن الدورة الأولى من المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المعقد في نيويورك في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وحثت مجموعة الدول العربية جميع الأطراف المدعوة إلى المؤتمر على أن تتضمن للعملية. وأعربت إسرائيل مجدداً عن اعتراضها على المؤتمر، وذكرت أن أي إطار للأمن الإقليمي لا يمكن أن يكون إلا نتيجة رغبة سياسية متبادلة من جميع الأطراف الإقليمية في التعامل مع بعضها البعض، وعليه أن يراعي الشواغل الأمنية لكل دولة ويعكس الترتيبات التي تتوصل إليها جميع الدول المعنية بحرية.

6 - وعقدت الدورة الثانية للمؤتمر في نيويورك في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021، برئاسة الكويت. وشارك في هذه الدورة تسعة عشر عضواً في المؤتمر من المنطقة، وأربع دول لها مركز المراقب⁽³⁾، وثلاث منظمات/كيانات دولية⁽⁴⁾ ذات صلة. وتكلم في افتتاح الدورة الأمين العام، ورئيس الجمعية العامة، عبد الله شهيد (ملديف). واعتمد المؤتمر نظامه الداخلي وأنشأ لجنة عاملة، مفتوحة لجميع أعضاء المؤتمر، للاضطلاع بالأعمال خلال فترات ما بين الدورات (انظر [A/CONF.236/2021/DEC.3](#)). واتفق أيضاً على إدراج موجز للمناقشة المواضيعية يعكس المواقف والآراء التي قدمتها الدول المشاركة بشأن المسائل الرئيسية في تقريره النهائي ([A/CONF.236/2021/4](#)) كأساس للمناقشات التي ستجري في المستقبل.

7 - وعقدت اللجنة العاملة التابعة للمؤتمر اجتماعها الأول في 24 آذار/مارس 2022 لمناقشة المسائل التنظيمية. وعقد الاجتماع الثاني في نيويورك في الفترة من 7 إلى 9 حزيران/يونيه 2022، للنظر في العديد من القضايا الرئيسية المتعلقة بمعاهدة منطقة الشرق الأوسط. وستعقد اللجنة العاملة اجتماعها الثالث في أيلول/سبتمبر 2022 لمواصلة مداولاتها، مع موافاتها بمدخلات من الخبراء في المجالات ذات الصلة.

8 - ومن المقرر أن تعقد الدورة الثالثة للمؤتمر في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

9 - وواصل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دراسة السياق التاريخي لوجهات النظر والآفاق فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، من خلال عقد حوارات شاملة للجميع بشأن مواضيع من قبيل الطاقة النووية، ووسائل الإيصال، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية في سياق هذه المنطقة. وعقد المعهد أيضاً حلقة نقاش عامة تم فيها التفكير في ماضي المنطقة واستشراف مستقبلها. وبالإضافة إلى ذلك، نشر المعهد سلسلة من المقالات كتبها خبراء من المنطقة بعنوان “Perspectives, drivers and objectives for the Middle East WMD-free zone: voices from the region” (“وجهات النظر والدوافع والأهداف المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: أصوات من المنطقة”) وصحيفة وقائع بعنوان “المرأة العربية في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح”، متاحة باللغتين الإنكليزية والعربية.

(3) الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

(4) الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

10 - ومن شأن إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط أن يُسهم في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها أن تسعى إلى تحقيق تقدم من هذا القبيل. وتظل الأمم المتحدة مستعدة لتقديم أي مساعدة في هذا الصدد. وثمة قلق بالغ في هذا السياق إزاء استمرار انعدام فرص التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وتزايد العراقيل التي تعيق تحقيق حل الدولتين. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة الأراضي وذات سيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة. ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا أصبحت رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما حقيقة واقعة، مع كون القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وحُلّت جميع مسائل الوضع النهائي حلاً دائماً عن طريق المفاوضات.

11 - ولقد واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، منذ تقديم التقرير السابق للأمم العام (A/76/190(Part I))، جهودهما من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2118 (2013) بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وبشكل استخدام الأسلحة الكيميائية دون عقاب ودون مساءلة تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ولا بد بالتالي من تحديد هوية جميع من استخدموا الأسلحة الكيميائية ومساءلتهم.

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[9 أيار/مايو 2022]

يشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إسهاماً مهماً في الجهود الدولية المبذولة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها. ونشيد بالجهود المبذولة، وفقاً لأحكام المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من أجل إنشاء هذه المناطق في جميع مناطق العالم.

وكوبا فخورة بانتمائها إلى أول منطقة كثيفة السكان في العالم تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي تمثل أساساً مرجعياً سياسياً وقانونياً ومؤسسياً لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم. وقد أنشئت تلك المناطق من خلال اعتماد معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونغا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيميبلاتينسك)، وإعلان منغوليا بشأن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وقد أسهمت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إسهاما كبيرا في نزع الأسلحة النووية وصون السلم والأمن الدوليين باعتبارها المنطقة الأولى في العالم التي أعلنت "منطقة سلام" خلال مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا في عام 2014.

وتكتسي المناطق الخالية من الأسلحة النووية أهمية بالغة لأنها تعزز السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي عن طريق حظر حيازة الأسلحة النووية واقتنائها وتطويرها واختبارها وتصنيعها وإنتاجها وتخزينها ونشرها واستخدامها. وتمثل تلك المناطق إنجازا قانونيا ملموسا له أهمية بالغة في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ويجب على جميع الدول أن تحترم هذه المناطق دون تحفظات أو قيود أخرى. ونظرا لأهمية هذه النظم، ينبغي التشجيع بنشاط على إنشائها في المناطق حيث ما زالت لا توجد.

ونكرر تأكيدنا على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ومن أجل إنشاء هذه المنطقة، يجب على إسرائيل أن تتخلى عن حيازتها للأسلحة النووية، وأن تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار دون إبطاء، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وأن تخضع جميع منشآتها النووية فورا لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية الامتثال، دون إبطاء ودون شروط، للمطالب العادلة للمجتمع الدولي. وإلى أن تنضم إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، يجب على الحكومات المعنية أن تتوقف فورا عن مساعدة البرنامج النووي لذلك البلد، لأن هذه المساعدة تتعارض بوضوح مع نص المعاهدة وروحها.

ونحيط علما بعقد أحدث مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

ومن المؤسف أن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم تُنشأ بعد رغم العديد من القرارات والمقررات المتخذة في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وفي إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتظل تلك القرارات والمقررات سارية إلى أن تتحقق أهدافها. ومن الأمور التي تقوض الثقة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عدم تنفيذ التعهدات المتفق عليها خلال مؤتمرات استعراض المعاهدة.

وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام 1995، وخطة العمل لعام 2010، في الفترة التي تسبق المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة، إذا ما أُريد لهذا الصك أن يستعيد مصداقيته. ومن بالغ الأهمية التوصل إلى توافق في الآراء يُؤاتي الأطراف ويُعيد الثقة في المعاهدة وفي نظام نزع الأسلحة النووية بوجه أعم.

ومن شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فضلا عن كونه إسهاما رئيسيا في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، أن يكون خطوة بالغة الأهمية في عملية السلام في تلك المنطقة.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[23 أيار/مايو 2022]

تُكرّر دولة إسرائيل تعليل تصويتها على القرار 20/76 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" الذي اتخذته الجمعية العامة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2021، وهو التعليل الذي أدلت به في إطار اللجنة الأولى خلال الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة (في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2021).

وقد استغرق التوصل إلى التوافق السابق في الآراء بشأن مشروع القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وقتاً طويلاً وتطلب جهوداً دولية كبيرة.

ورغم أن إسرائيل كان لديها تحفظات شديدة على لغة القرار والطرائق المحددة فيه، وهي تحفظات يجري الإعراب عنها سنوياً في تعليلنا للموقف، فقد أيدت إسرائيل القرار توخياً لتوافق الآراء لأن النهج الثابت لإسرائيل كان دائماً بناءً وموجهاً نحو تحقيق توافق في الآراء.

ومن المؤسف للغاية أن هذه الممارسة القائمة منذ أمد طويل انهارت على أيدي مجموعة الدول العربية. فبفرض قرار جديد انفرادي وهذام في عام 2018 بعنوان "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، غيرت مجموعة الدول العربية الوضع الراهن وأجبرت إسرائيل على أن تتأى بنفسها عن هذا القرار.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2022]

تقدم المكسيك هذه الوثيقة عملاً بقرار الجمعية العامة 20/76 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، الذي تطلب فيه الجمعية العامة إلى أعضاء الأمم المتحدة تقديم آرائهم بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة التي أعدت في عام 1990 بشأن التدابير الفعالة والقابلة للتحقق التي من شأنها أن تيسر إنشاء هذه المنطقة، فضلاً عن التدابير الأخرى ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتؤكد المكسيك من جديد تأييدها المطلق للجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، من خلال ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. وهي من الدول الرائدة التي أنشأت أول منطقة من هذا القبيل.

وبعد مرور خمسة وخمسين عاماً على فتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) في عام 1967، تذكر المكسيك بأن هذه المعاهدة أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان على الكوكب، مما شكّل أساساً مرجعياً سياسياً وقانونياً ومؤسسياً لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد،

تود المكسيك أن تؤكد أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت، كمنطقة، رائدة فيما يتعلق بإرساء حظر الأسلحة النووية بموجب القانون الدولي، وأيضاً في التزامها بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

والمكسيك مقتنعة بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل تدبيراً فعالاً يساهم في عدم الانتشار النووي، لأن الدول الأطراف تتعهد بالتزامات بعدم استحداث أسلحة نووية أو امتلاكها أو حيازتها أو استخدامها، فضلاً عن منع نشر الأسلحة النووية التي تعود إلى دولة أخرى في أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في صون السلام والأمن الدوليين.

والمناطق الخالية عسكرياً من الأسلحة النووية ليست غاية بحد ذاتها، بل خطوة هامة في منتصف الطريق المؤدي نحو نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وتعتقد المكسيك أن النهوض بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يشكل جزءاً لا يتجزأ من الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 1995 بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري استعراض المعاهدة عامي 2000 و 2010. ومن شأن إنشاء هذه المنطقة أن يساعد على نزع فتيل التوترات في المنطقة بالاقتران مع تهيئة مناخ من الاستقرار والسلام قد يساهم في تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية فيها.

وفي هذا الصدد، تشيد حكومة المكسيك بالجهود التي تبذلها بلدان منطقة الشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وترحب المكسيك بالنتائج الإيجابية التي حققتها الدورتان الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط اللتان عُقدتا على التوالي في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وفي الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021. وتعكس النتائج والتدابير المعتمدة إرادة دول هذه المنطقة والتزامها بالمضي قدماً في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتحث المكسيك جميع دول المنطقة على مواصلة انخراطها الفعال في هذه العملية، متبعةً نهجاً شاملاً للجميع ومتسماً بالشفافية.

ومن شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن يشكل إسهاماً رئيسياً في كفالة السلام والاستقرار في المنطقة، وينبغي أن تدعمه جميع الأطراف بشكل طوعي وبهمة.

وتقدر المكسيك عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط. والمكسيك ممتنة أيضاً للعمل الأكاديمي والبحثي الذي اضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في دراسته للسياق التاريخي لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ووجهات النظر والآفاق المتعلقة بذلك.

وتسلم المكسيك بأهمية الحوار والتعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتأمل المكسيك في أن يُعقد قريباً مؤتمر رابع للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا.

وفي الختام، تكرر المكسيك الإعراب عن استعدادها لتشاطر خبراتها ذات الصلة والدروس المستفادة، التي يمكن أن تسهم في الجهود التي تبذلها دول الشرق الأوسط من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف المتوخى من قرار الجمعية العامة هذا.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2022]

تتسم السياسة الخارجية لإسبانيا، تمثيلاً مع سياسة الاتحاد الأوروبي، بالتزام راسخ بنظام عدم الانتشار المتعدد الأطراف، وبطموح واضح بكفالة قبول المعاهدات الرئيسية بشأن هذه المسألة على الصعيد العالمي.

واستلزم تصديق إسبانيا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الاعتراف بركائزها الأساسية الثلاث، وهي منع دول إضافية من حيازة أسلحة نووية أو تطويرها، وتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والعمل من أجل نزع السلاح النووي. وإسبانيا تؤيد بصفة عامة، بما يتسق وما سبق، إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كسبيل إلى النزع الكامل للسلاح النووي.

وفي هذا الصدد، كررت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في عامي 1995 و 2000، تأكيد اقتناعها بضرورة القيام، على سبيل الأولوية، بالتشجيع على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في مناطق التوتر، مثل الشرق الأوسط، وكذلك على إنشاء مناطق خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، مع مراعاة خصائص كل منطقة.

ولطالما دعمت إسبانيا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، وهو أمر تجري مناقشته في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974، وكذلك في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد تجلّى هذا الدعم خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعقود في أيار/مايو 2015. وفي هذا المؤتمر، نظرت الهيئة الفرعية 2، برئاسة إسبانيا، في المسائل الإقليمية، بما فيها المسائل المتصلة بالشرق الأوسط وتنفيذ قرار عام 1995، وسعت إلى التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط، بحضور جميع بلدان المنطقة.

وحالياً، يتم توجيه دعم إسبانيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في المقام الأول من خلال الاتحاد الأوروبي، الذي اضطلع بجهود كبيرة للتشجيع على إنشاء هذه المنطقة. وتتمثل إحدى مبادراته الرئيسية في قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/938 (CFSP) المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2019، الذي ينص على سلسلة من الإجراءات لتعزيز التوصل إلى فهم أفضل لنجاحات وإخفاقات هذه العملية منذ بدايتها ووضع مقترحات جديدة محتملة في هذا الصدد.

وإسبانيا أيضاً عضو ملتزم في مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي. وتدعو المبادرة، في ورقة العمل التي أعدها للمؤتمر العاشر من مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المعنون "مركزات النهوض بنزع السلاح النووي" (NPT/CONF.2020/WP.6)، جميع الدول إلى دعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن المؤتمر الاستعراضي لعام 1995.

ورحبت إسبانيا بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وكانت مشاركة إسبانيا مدفوعة بالاعتراف بأن هذه مسألة ذات أهمية حاسمة لسلام المنطقة وكذلك الكوكب ولأمنهما. وترى إسبانيا أن الجهود الدبلوماسية يجب أن تكون شاملة للجميع، إذا ما أُريدَ للمؤتمر تحقيق هدفه. ورحبت إسبانيا أيضا بعقد الدورة الثانية للمؤتمر، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

ولا يمكن التوصل إلى دينامية متسمة بالثقة تقضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلا في إطار مجموعة أوسع نطاقا تشمل: (1) تدابير لتخفيف حدة النزاعات المستمرة، التي يجري الكثير منها عن طريق أطراف ثالثة؛ (2) تدابير لبناء الثقة والشفافية على الصعيد الإقليمي؛ (3) تعزيز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة بأكمله، بما في ذلك:

- تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، والامتنثال التام لها.
- توقيع جميع دول المنطقة على اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في صيغها الأولى.
- تحقيق عالمية الانضمام إلى الصكوك الأخرى المتصلة بالأسلحة التقليدية والقذائف التسيارية (مثل الاتفاقيات المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وبعض الأسلحة التقليدية؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة؛ ومدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية؛ وما إلى ذلك) والامتنثال التام لها.
- وتشمل المسائل الأخرى التي يتعين النظر فيها في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ما يلي:

- ينبغي أن يكون الهدف النهائي هو التوقيع على معاهدة، شاملة لجميع دول المنطقة، تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونظام التحقق الخاص بها، وما يتصل بذلك من تدابير لبناء الثقة والأمن.
- ينبغي لدول المنطقة أن تقرر نطاقها الجغرافي بحرية، بقصد كفالة أن يكون نطاق المعاهدة واسعا قدر الإمكان والسماح بدرجة من التوسيع التدريجي للمنطقة. ولا يبدو من المناسب إدراج المياه الدولية في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، لأنها محكومة بنظم قانونية مختلفة؛ بل ينبغي ألا تشمل سوى الدول ومياهها الإقليمية.
- ينبغي أن تستند تدابير بناء الثقة والأمن التي سيجري التفاوض بشأنها إلى مبادئ الخصوصية والشفافية وإمكانية التحقق والمعاملة بالمثل والطوعية والتدرج والتكامل. وينبغي ألا تركز تركيزا صارما على الامتنثال للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية والتحقق منها، بل ينبغي أن يكون لها

هدف عام يتمثل في تخفيف حدة التوتر في المنطقة، عن طريق تعزيز الثقة المتبادلة والشفافية والقدرة على التنبؤ، وبالتالي الحد من احتمال المواجهة بين الدول.

- يشكل الدعم المقدم من المجتمع الدولي للعملية أمراً أساسياً، سواء في تصميم وتطوير الإطار المتفق عليه أو في رصد تنفيذه. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما القوى الكبرى، أن ينشئ نظام ضمانات لكفالة أمن الدول التي تشكل جزءاً من المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، ولثباتها في الوقت نفسه عن اللجوء إلى الانتشار النووي.

وقد تأثرت التوقعات الناشئة عن عام 2015 نتيجة لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، التي وقعها مجلس الأمن، والتي تهدف إلى ضمان الطابع المدني البحت للبرنامج، تأثراً شديداً بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق وتزايد حالات عدم الامتثال من جانب إيران. والمسعى الدبلوماسي التي بُذلت في نيسان/أبريل 2021، والتي يضطلع فيها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمن بدور مركزي، تبعث على الأمل في إمكانية عودة سريان الاتفاق وفعاليته. وهذا أمر بالغ الأهمية لزيادة الاستقرار في المنطقة وتعزيز الثقة اللازمة بين الجهات الفاعلة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي الختام، ستظل إسبانيا ملتزمة بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الأمر الذي سينطوي حتماً على عملية دبلوماسية معقدة تكون فيها الإرادة السياسية للجهات الفاعلة في المنطقة والمشاركة البناءة للقوى الكبرى، بما فيها الاتحاد الأوروبي، ركائز أساسية.

رابعاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2022]

تقوم الاستراتيجية العالمية للاتحاد بشأن السياسة الخارجية والأمنية لعام 2016 وكذلك استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل لعام 2003 على أساس الاقتناع بأن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن، بما في ذلك نزع السلاح وعدم انتشاره، يوفر أفضل طريقة للحفاظ على النظام الدولي.

وقد أعاد الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط، المؤرخ 13 تموز/يوليه 2008، الذي أنشئ بموجبه الاتحاد من أجل المتوسط، تأكيد التطلع المشترك إلى تحقيق السلام والأمن الإقليمي على النحو المبين في إعلان برشلونة الذي اعتمده المؤتمر الأوروبي - المتوسطي المعقود في 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. ويعزز إعلان برشلونة الأمن الإقليمي من خلال جملة أمور منها عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، والتقييد بالترتيبات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك نظم التحقق الخاصة بها، وكذلك من خلال الوفاء بحسن نية بالتزامات الأطراف الموقعة على إعلان برشلونة بموجب اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزعها وعدم انتشارها.

واتفقت الأطراف في الاتحاد من أجل المتوسط على السعي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال، وعلى النظر في اتخاذ خطوات عملية من قبيل منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أرست الأساس لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، فضلا عن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما بتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 1995. وما زال الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام 2010 بشأن الشرق الأوسط، ويؤكد من جديد تأييده الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. فمسار العمل المبين في خطة العمل لعام 2010 ما زال يشكل أهم الأسس الواعدة للمضي قدما.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه، كما جاء في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، لا يمكن إنشاء هذه المناطق إلا على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين جميع دول المنطقة المعنية. وما زال الاتحاد الأوروبي يرى أن الحوار وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر هادف تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها هذه الدول بحرية، على نحو ما تقرر في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010. ويجب أن تكون العملية شاملة للجميع لكي تكون فعالة، وأي مقترحات تقوم على الإملاءات هي عرضة للفشل.

ودأب الاتحاد الأوروبي على عرض هذا الموقف في الأمم المتحدة، وهذا ما فعله أيضا في مناقشات الأمم المتحدة الأخيرة المتعلقة بمقترحات محددة بشأن سبل المضي قدما بهذه العملية. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد تأييده لخطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح" التي عرضت في 24 أيار/مايو 2018 والتي تعهد فيها بالعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية بطرق منها دعم المضي في إنشاء هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً بالدورات الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو متقائل بما حققته من نتائج. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى مواصلة جهودها لإرساء عملية شاملة للجميع وقائمة على توافق الآراء تشمل جميع دول المنطقة وتراعي الشواغل الأمنية لجميع هذه الدول وتشمل جميع أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها، تمشيا مع القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام 1995 والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا استعدادة للمساعدة في العملية المفضية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما فعل في الماضي، من خلال تيسير الحوار فيما بين دول المنطقة. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي عدة قوانين تشريعية محددة، وقرارات صادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي، لدعم أعمال الأمم المتحدة في هذا الصدد. ولا تزال قرارات المجلس التالية المؤيدة لمختلف المشاريع والأنشطة الداعمة للعملية جارية:

- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2017/809 (CFSP) يدعم حاليا تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، حيث تُعطى الأولوية في الاستجابة لطلبات المساعدة، الواردة من الدول لاتخاذ

خطوات عملية إضافية من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في القرار 1540 (2004) على المستوى الوطني، إلى الدول من مناطق من بينها منطقة الخليج والشرق الأوسط.

- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/615 (CFSP) المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019 الداعم للأنشطة التي تسبق المؤتمر العاشر من مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/938 (CFSP) المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2019 الداعم لعملية بناء الثقة التي تقضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويدعم هذا القرار الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي جهود الاتحاد الرامية إلى المضي قدماً بالعملية، كما فعل الاتحاد الأوروبي أيضاً في عامي 2011 و 2012 على التوالي. ويهدف إلى تعزيز بناء الثقة من خلال عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمشاريع البحثية، التي تهدف إلى التوصل إلى فهم جماعي أعمق للنجاحات والإخفاقات المتصلة بالجهود السابقة والتي من شأنها أن تسمح في نهاية المطاف بتبليور أفكار بشأن سبل ومقترحات جديدة تؤدي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

- وإضافة إلى ذلك، يدعم قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/538 (CFSP) المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2019 الأنشطة الرئيسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تحقيق عالمية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذ قرار مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية في دورته الاستثنائية الرابعة المتعلقة بالتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية (C-SS-4/DEC.3) والذي اتخذ في 27 حزيران/يونيه 2018.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضاً استعداده لمواصلة تقديم المساعدة إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال مبادرة مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التي أطلقت تلبية للحاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي على التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتساهم جميع مراكز الامتياز التي أنشئت في الأردن والجزائر والمغرب والإمارات العربية المتحدة في تعزيز بناء القدرات في المنطقة.

وما زال الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك والتقيد بها، وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإلى أن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاق ضمانات شاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، وكذلك، حسب الاقتضاء، بروتوكولاً معدلاً للكميات الصغيرة. ومن شأن الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية أيضاً أن يساهم في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ضروري من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.